التعليم والمتعطلون فى مصر

للأستاذ عبد الحميد فهمى مطر

الثقة بين رجال التعليم

قبل أن يتناول بحثنا المدرسة المصرية الحالية ، وما وقع فى تكوينها من أخطاء ، وما يجرى بين جدرانها من نقائص وعيوب وما نقترحه فى سبيل إصلاحها لتفى بالغرض من وجودها من مقترحات — لا بد لنا من التحدث إلى القارئ عن بعض الأمور الأساسية المتصلة بها اتصالا مباشراً لما لها من أثر فعال فى تكوينها وتأثير قوى فى كيانها . وهى أمور من الأهمية بحيث نرى أن من واجب طالب الاصلاح وضعها دائماً نصب عينيه ، فرجال التعليم على اختلاف طبقاتهم يألمون أشد الألم مما يصيبهم من أذى وحرج بسبب ضعف الثقة بينهم الذى تظهر آثاره من آن لآن ، وتتردد صداه بين وقت لآخر فى كل مكان ، ولكن لعل ذلك كله بدأ منا وانتهى إلينا ، فكلنا نحن مع الأسف الشديد السبب المباشر فى وجوده والعاملين دائماً على استمراره

إن ضعف الثقة بين الرئيس والمرؤوس مسألة قديمة ، وهى

وقد ظل عرب مصر على ذلك إلى أيام المأمون الذى غالى فى عقوبتهم ، وضرب عليهم الذلة والمسكنة فاستكانوا . ناهيك بما كان من إسقاط المعتصم العرب من الديوان ، فلم يشتركوا بعد ذلك فى فتن سياسية ولم تعد لهم كلمة ، واستعاضوا عن الاشتغال بالحروب والسياسية الزراعة وكسب العيش عن طريق غير طريق العطاء ، وساروا فى مناكب مصر وانتشروا فى المدن والقرى ، واختلطوا بالسكان الأصليين اختلاطاً تاماً ، فانحطت العصبية العربية فى مصر وفى غيرها من البلاد ، ولم يحكم مصر بعد ذلك والٍ من العرب إلا عنبسة بن إسحق (سنة ٢٣٨هـ — ٢٤٢هـ) اللهم إلا ما كان من دخول هذه البلاد تحت سلطان الخلفاء الفاطميين مدة قرنين وتسع سنين (٣٥٨ — ٥٦٧هـ)

عيسى إبراهيم عيسى

لم تقتصر على وزارة التعليم فحسب ، بل انتشرت فى جميع دواوين الحكومة المصرية ، فأرهبت الموظفين وجعلتهم جميعاً يفرون من المسئوليات ، ويلقون على غيرهم التبعات ، وأفقدتهم التعاون والتضامن فتعطلت الأعمال وساءت الأحوال حتى نهض المثل السائر : يوم الحكومة يسنة ، وأصبح معروفاً عند الخاص والعام.

وكانت وزارة المعارف من أقدم الوزارات التى تمسكت بذلك وحرصت عليه حتى هان أمر كل مرءوس على رئيسه ، وأصبح كل منهما يرى فى الآخر عدواً يحاول اقتناصه والايقاع به ، وبرزت إلى الوجود بين المتحذلقين منهم مسألة الأوامر الكتابية ، فكل كلمة تصدر عن رئيس لا تكون ذات قيمة إلا إذا كانت مكتوبة ممهورة بتوقيعه ، وكثيراً ما رأينا أحد المدرسين يتحدى ناظر مدرسته بقوله : « أكتب إلىّ رسمياً » فيزعج الناظر من ذلك ويخشى تلك الكتابة التى قد تجر عليه النكبات ، إذ كثيراً ما أدت إلى الانقسامات بين صفوف المدرسين ، وإلى الاضطرابات والارتباكات ؛ وكثيراً ما قامت الوزارة وقعدت وأرسلت بمفتشيها لاجراء التحقيقات وتحديد المسئوليات كما يقولون . لذا نرى معظم نظار المدارس يعاملون المدرسين عندهم بكل حذر . بينما نرى بعض المدرسين والمرءوسين يحصون على ناظرهم كل صغيرة وكبيرة ، حتى إذا جد الجد وجاء دور التحقيق بينهم أبرزوا ما حوته مذكراتهم من حركات الناظر ومخالفاته شهوراً طويلة. فهل فى جو مثل هذا الجو يمكن أن يطمئن والد على تربية ابنه وتثقيفه وتنشئته تنشئة خلقية فاضلة !

ظهر ضعف الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين فى قانون نظام المدارس العتيق المعمول به من قديم الزمن فى مواضع عدة نذكر منها على سبيل المثال تحريمه على ناظر المدرسة أن يكاتب أية مصلحة أخرى إلا عن طريق الوزارة ، فكان ناظر المدرسة بالفيوم مثلا الذى يرغب فى مكاتبة مجلسها البلدي لزيارة التلاميذ وابور المياه أو وابور الثلج لا يمكن أن يفعل ذلك رسمياً إلا إذا كتب للوزارة بذلك ، وهى فى دورها تخاطب بلدية الفيوم . وناظر مدرسة قنا الذى كان يرغب فى زيارة تلاميذه آثار الأقصر لا يستطيع ذلك إلا عن طريق الوزارة وهكذا . كذلك كان يحرم القانون على ناظر المدرسة تنوير رجال القداسيين تلاميذه بالمدرسة من نفس

الأصناف وبنفس الكميات التي يأكلونها حتى ولو كان ذلك على نفقته الخاصة حسب التعريفة المقررة، وذلك مخافة أن يحابيه طباخ المدرسة فيما يأكله من الطعام . فى حين أن القانون إلى جانب ذلك يحرم على الناظر فى موضع آخر مغادرة المدرسة أو تركها فى أية لحظة من لحظات اليوم المدرسى لأى سبب من الأسباب حتى ولو كان لتناول طعام الغداء

وفى قانون نظام المدارس مادة أخرى تحرم على المدرس أن يعطي درساً خاصاً لتلميذ عنده فى الفصل حتى ولو كان هذا التلميذ داخلاً فى امتحان عام كامتحان البكالوريا أو الابتدائية بعيداً عن مدرسته وأساتذته . فاذا علمت أن هذا المدرس هو أعرف الناس بمواضع ضعف هذا التلميذ وهو أعلم طبيب بالطرق الناجعة لعلاجه لاتصاله المباشر به وإشرافه اليومى عليه وعلمه بمقليته وتعرفه لأسباب ضعفه تبينت مقدار تعنت المشرع فى ذلك ومقدار عدم ثقته بالمدرس . لأن الذين نشأوا على هذا التشريع وقتلوه بحثاً يعللون ذلك بأن المدرس ربما يتأثر بالعلاقة الجديدة التي تنشأ بينه وبين هذا التلميذ إذا سمح باعطائه درساً خاصاً فيحابيه فى أثناء الدرس العام أو يعمل على نجاحه آخر العام الدراسى إن كان ممن يمتحنون بالمدرسة ، هذا بالرغم من أن أوراق امتحان النقل جميعها توضع عليها أرقام سرية لاتمكن أى مدرس من أن يعرف أوراق أى تلميذ ، فعلام هذا التحوط وعلام كل هذا الخوف ؟

أما الأرقام السرية فى الامتحانات فحدث عنها وعن أهميتها ولا حرج ، فقد كانت فى بادىء الأمر توضع على جميع الأوراق التي يدون عليها التلاميذ إجابتهم فى الأمتحانات العامة كامتحان الشهادة الابتدائية وشهادة الدراسة الثانوية ، ثم انتقلت عدواها إلى أوراق امتحان النقل فى جميع مدارس التعليم العام فى أنحاء المملكة المصرية بناء على قرار وزارى خاص فأصبحت هى السر الهائل من أسرار لجان الامتحان الذى إذا حاول أى إنسان كشفه لأى غرض كان عرض نفسه لأشد العقوبات ولأعظم النكبات ، ولايتولاها إلا من عرف بمحفظه للأسرار وكتمانه لها كتماناً تاماً . ولكم وجدت لها ضحايا من رجال التعليم بين آن وآخر من الذين لايعملون بإحكام على كتم مكنوناتها وصون أسرارها العتيدة . وبالرغم من نظر الرسميات لها هذه النظرة فهى فى نظرنا اللطمة التى تصيب سنوياً صميم الثقة العامة برجال التعليم ، وهى الصفعة القوية المؤلمة التى يصفعون بها جميعاً فى كل عام مرتين من غير أن يميروها أدنى اهتمام بعد أن اعتادوها ودرجوا عليها . ولكنهم لو تأملوها لأدركوا أن هذا التحيز الذى يتهمون به ، وتلك المحاباة التى يرمون بها ، ويخشى من أجلها على تلك الوريقات أو الشهادات التى يتسلمها الطلبة ، والتى أصبحت اليوم تافهة القيمة لا تقدم الشخص فى حياته ولا تؤخره ، وأن تلك الروح المعقوته التى يوصفون بها — ماهى إلا لطخة فى جبينهم لايقرها إنصاف ولا عدل . بل هى نكبة من النكبات التي أصيبت بها الثقة العامة برجال التعليم بندى لها جبينهم وتحترق لها أفئدة المخلصين منهم على مدى الأيام، وسيظل الضمير العام لرجال التعليم متألماً ، وسيظلون أبداً وراء صفوف الهيئات والطوائف الأخرى ومحل عدم اكتراثها ، وستظل مصر مجافية لروح التجديد والاصلاح فى تكوين ناشئتها ما دام هذا النوع من العمل قائماً ؛ فهي الامتهان للكرامة بعينها والقضاء على الثقة بكامل معانيها ، ولن تقوم لرجال التعليم قائمة إلى أن يتخلصوا من هذه الوصمة التى أصابت ضميرهم وصميم الثقة بهم . وإنها لبدعة دنلوب تحمل بين جنبيها التناقض الصريح فى جعل المدرسين أنفسهم يمتحنون الطلبة الامتحان الشفوى فى اللغات حيث يكون من السهل معرفة التلميذ للممتحن ومعرفة الممتحن للتلميذ . ومع كل ذلك فقد تمسكنا بها تمسكا كبيراً وحافظنا عليها ونقلناها من الامتحانات العامة إلى أنواع الامتحانات جميعها ؛ وقد غلونا فيها وعمدنا إلى تنظيمها وتعميمها حتى شملت جميع المدارس وبعض كليات الجامعة مع الأسف بعد أن كان الواحد منا قديماً يأخذ معه فى منزله أوراق الطلبة فيصححها باطمئنان على مهل ثم يعيدها ، كما يفعل القاضى بالقضايا ، وكما يفعل المهندس بالقايسات والرسوم المختلفة ، وكما يفعل سائر الموظفين فى باقي الأعمال الهامة التى لها مساس كبير بمصالح الجماهير ، والتى بالرغم مما نسمعه كل يوم من ضبط المختلسين والمرتشين لم يفكر أحد قط فى جعل البحث فيها سرياً كما يجرى عندنا ، حتى لقد أصبح المدرس الذى يقوم طول العام على

تصرف عقلية تلميذه ومقدرته ليس فقط ممنوعا من إبداء رأيه فى نقله من فرقة إلى أخرى ، بل هو فوق ذلك متهم في أمانته ، متهم فى ذمته ، متهم فى أخلاقه ، مصاب فى كرامته ، فهل يصح بعد انتزاع هـذه الثقة الغالية منه أن يؤتمن على تكوين الفضيلة وبث الأخلاق الحسنة فى تلاميذه وأبنائه !!...

اللهم انهـا نقمة حلت بالتعليم وأهله نسألك أن تزيحها عنهم حتى تعود الثقة بالمعلمين الذين يصفهم الناس إلى اليوم بهتاناً وزوراً بأنهم ورثة الأنبياء ، مع أنهم جردوهم من أثمن الفضائل وأغلاها .

ولقد كان لانتزاع الثقة العامة من رجال التعليم الأثر البالغ فى رجال السلسلة التعليمية انسامة الذين ينتخبون من بينهم فضعفت الثقة بين المراقبين والمساعدين ، وبين المساعدين والمفتشين ، وبين المفتشين والنظار والمدرسين الخ ... وأصبح الواحد منهم يخشى الآخر ويحذره ويعمل ما استطاع على الهرب من المسئولية وإلقائها كلما جد الجد على غيره ، فأصيب الكثيرون منهم بالضعف والخور وفقدان الشخصية . وصار كل منهم يتلمس حرفية القانون فيتبعها فقط مخافة أن يقال له يوماً إنه خالف القانون وصار كل تفكيره منصبا على ما هو مكلف به من غير أن يفكر فى إصلاح أو تجديد ، لأنه يرى بعينى رأسه أن المتحمسين للتجديد المندفعين فى تياره بما جبلوا عليه من حب للعمل والغيرة عليه كثيراً ما ينالهم الأذى من وراء ذلك إذا وقعوا فى أتفه مخالفة للقانون حتى ولو كانت تلك المخالفة فى صالح العمل وتقتضيها مصلحته. ونتج عن ذلك نتيجتان وخيمتان :

أولاهما : الجمود الفكرى الذى استحوذ على المدرس فى فصله والناظر فى مدرسته . حتى صار الواحد منهم لا يعبأ بمعرفة شىء عن أصول التربية الحديثة ومستلزماتها ولا يهتم بالتمشى مع أصولها خوف ما يقع عليه من المسئولية والأذى إذا حاول الشذوذ عما رسم له بتطبيق نظرية حديثة أو فكرة جديدة ، وأصبح لسان حال كل منهم يقول « لماذا أتعب نفسى وأهتم بأى شىء قد يجر على مالا تحمد عقباه ؟ فما على إلا أن أردد كل عام الدروس التى رددتها من قبل أو أن أعمل العمل الذى كنت أعمله فى الأعوام السابقة فى سبيل الحياة وأكل العيش »

وثانيتهما : إعدام التعاون بين أعضاء المجموعة الواحدة، كل يفكر فى نفسه غير مبال بغيره حتى لقد يمر العام كله على مدرسين فى مدرسة واحدة لا يعرف أحدهم اسم الآخر كما قد يمر العام على مدرسين فى فصل واحد لا يتذاكرون شيئاً عن أحوال تلاميذهم أو أخلاقهم أو عقلياتهم . وليس هناك أمر من الأمور يعرض عمل أية مجموعة أو طائفة من الناس للخيبة كفقد رابطة التعاون والتضامن بينهم ، وخصوصاً إذا كان ذلك بين جدران المدارس التى يجب أن يكون التعاون غرضاً من أغراضها الأساسية . فالمسألة أصبحت قاصرة على أن كل واحد منهم يعمل عمله المتكرر الممل المعاد سنة بعد سنة بدون تأمل فى إصلاح ولا تفكير فى تجديد وأنى لهؤلاء أن يبعثوا بملكة التأمل والتفكير فى تلاميذهم إذا كانوا قد أصبحوا هم أبعد الناس عنها !!

عبد المجيد فهمى مطر

الزراعة العملية الحديثة

تأليف العلامة الأمير مصطفى الشهابى

خريج كلية غرينيون ومدير وزارة الزراعة
ووزير المعارف سابقاً فى سورية

اشتهرت كتب الأمير الشهابى الزراعية في العالم العربى وأشهرها هذا الكتاب الذى نفدت نسخه منذ بضع سنين . وقد أذن لنا سعادة المؤلف أن نطبعه طبعة ثانية فى دمشق بعد أن نقحه وأضاف إليه اختباراته وتجاربه الزراعية فجاء فى خمسمائة صفحة بأحرف صغيرة وورق مصقول ، واشتمل على ١٣٩ صورة وهو يبحث عن الأتربة وتركيبها وخصائصها وعلم حياة النبات والأعمال الزراعية والأسقاء وصرف الماء والمصطلحات والأسمدة والدورة الزراعية وزراعة الحبوب كالحنطة والشعير والذرة والأرز ، والقرنيات كالفول والفاصولياء ، ونباتات الكلأ ، والنباتات الليفية كالقطن والقنب والكتان ، والنباتات الزيتية كالسمسم والخروع ، ونباتات الصباغ كالحناء والنيل ، والنباتات « الدرنية » كالبطاطا والشوندر ، ونباتات مختلفة كالتبغ وقصب السكر ، وأهم القواعد في زراعة الأرض اليابسة أي التى أمطارها قليلة الخ

وقد وفق المؤلف الفاضل بين العلم والعمل وأوضح للقارىء أصلح القواعد التى يجب على أرباب الزراعة أن يسيروا عليها .

ولا يستغنى أرباب الزراعة واساتذة المدارس وتلامذة المدارس الزراعية وخريجوها عن هذا الكتاب

وقد خفضنا ثمنه إلى ٢٠ قرشا صاغا تشجيعا للطلاب

وهو يطلب منا ومن جميع المكاتب المشهورة
مكتبة محمد زكى السفارينى بطولكرم — فلسطين